الربيع العربي وإشكالية العدالة

الحسين الزاوي

■ إن التغيير لا يمكن أن يعد هدفاً في حد ذاته، فالشباب العربي الذي ثار على الظلم والطغيان كان هدفه الأساسي هو أن يحقق العدل، بعد أن غابت المساواة وضاعت الحقوق وأصبح الإنصاف حلماً مبهماً يعبُر ذاكرة الأجيال دون أن يجد طريقه إلى التجسيد على أرض الواقع . فقد مرت عقود كثيرة ظن فيها المواطن أن العدل الذي يداعب مخيلته لا يمكن أن يتحقق إلا في عالم الأموات هناك حيث يتساوى الجميع، وتفقد القوة الغاشملة كل قدرة على التأثير أو العبث بمصير البلاد والعباد وأرزاقهما .

لا شك أن العدالة تمثل أكثر الرموز قدرة على تحريك عواطف الناس وعلى إثارة فضولهم واهتمامهم، من منطلق أنها تتسم بالندرة الشديدة، وغالباً ما تمثل الاستثناء في ظل قاعدة بشرية مهيمنة يميزها الحيف والظلم والاستهتار بمصالح الغير وحقوقهم؛ فهي تتلمس طريقها نحو عالم البشر في محيط مملوء بالألغام والأشواك، ولا تصل إلى محطتها الأخيرة إلا بعد أن تكون قد فقدت الكثير من عناصر قوتها ومكونات هويتها التي جعلتها تظل دوماً شيئاً محبوباً لذاته وفي ذاته .

والحديث عن العدالة في زمن الربيع العربي، يدفعنا إلى التساؤل عن معانيها ودلالاتها عند من يعلقون آمالاً كبيرة على هذا الحراك الشعبي من أجل وضع حد لهذا الإحساس الضاغط بالظلم وغياب المساواة، وينسون أن العدالة تمثل من حيث ماهيتها وأصولها، صرحاً ينتظر البناء والتشييد وليست مجرد قيم جاهزة يمكن تطبيقها عندما تدعو الحاجة، وفضلاً عن ذلك فإنها ليست مفهوماً دقيقاً وشفافاً يتضمن مبادئ واضحة ومتعارفاً عليها في كل الثقافات . لأن العدالة التي لا تقترن بالإنصاف لا تحقق في الغالب الهدف المرجوّ منها، لاسيما أن الإنصاف هو جزء من العدالة الطبيعية منظوراً إليها بشكل مستقل عن القانون المطبق أو الساري المفعول، فقد يحقق القانون العدالة لكنه لن يكون بالضرورة منصفاً .

لقد تمكنت المقاربات الفكرية والفلسفية المعاصرة من تغيير الكثير من معاني العدالة كما كانت متداولة في صيغتها التقليدية، بعد أن استطاع روسو أن يوضح في كتابه، «خطاب حول أصل وأسس اللامساواة ما بين البشر»، كيف أن أشكال التقدم التقني، ممثلة في التحكم في الزراعة، تطور الحياة في المدينة، وانتشار التخصصات في مجال الحرف والمهن . . إلخ، ضاعفت من حالات عدم المساواة في الشروط، وتضاعف معها العنف وعدم الإنصاف والإحساس بغياب العدل الذي يصاحب هذه التجليات . ويعد الإنسان بطبيعة الحال المسؤول المباشر عن هذا الخلل، ولكنه لا يمكنه في المقابل إلا أن يعتمد على نفسه فقط من أجل إيجاد وصفات ملائمة تؤدي إلى إصلاح هذا الخلل، وبذلك أصبحت العدالة البشرية، التي يتم تعديلها وتطويرها باستمرار، هي الحل الأساسي بالنسبة للمجتمعات المدنية المعاصرة، بالرغم من إيمانها بفضائل العناية الإلهية ومزاياها، حيث أضحى للعدالة في صورتها الحديثة، سيد وحاكم جديد هو: الشعب، الأمة أو لنقل الإنسانية برمتها .

وبالرغم من كل ذلك فإن المعاني التقليدية لمفهوم العدالة، التي ترسخت في الحقبة اليونانية مازالت تحكم جل تصوراتنا حول العدالة من منطلق أن المساواة يجب أن تتحقق بين أشخاص متساوين في وضعياتهم وإلا أفضت العدالة إلى تحقيق سعادة البعض على حساب البعض الآخر . وقد سبق للخطيب الروماني شيشرون أن أشار في أكثر من مقطع من نصوصه، إلى أن العدالة المعتمدة على النسبة تحقق الإنصاف . والإنصاف هو الذي يمنح حقوقاً متماثلة عندما تكون هناك وضعيات متماثلة، لأن العدالة تعني إعطاء كل واحد ما يستحقه أو ما يعود له . خاصة أن الإنصاف يتعلق بروح القانون وليس بنصه فقط، الأمر الذي يجعله يأخذ في الحسبان الوضعيات المختلفة للأفراد .

من الواضح بناءً على ما تقدم، أن البشرية حاولت منذ فجر تاريخها أن تبحث عن تحقيق نوع من التوازن بين المستويات المتعددة للعدالة، سواء ما تعلق منها بتطلعاتنا الحدسية والفطرية أو ما اتصل منها برؤانا وأفكارنا التي صقلتها تجاربنا . لذلك فقد أكد الفيلسوف الأمريكي جون راولز أن نظرية العدالة برمتها هي سعي من أجل تحقيق «توازن متعقل» ومفكر فيه بشكل دقيق ما بين المبادئ المُؤسّسة على العقل من جهة وإحساسنا الطبيعي والحدسي بالعدالة من جهة أخرى .

وعليه فإن العدالة التي يصبو الشباب الثائر إلى تحقيقها، لا يمكن أن تظل رهينة لوعود السياسيين ومرتبطة بمدى حسن نيّاتهم وصفاء سرائرهم، فالعدالة في حاجة إلى قواعد إجرائية صارمة تخضع لها كل مكونات المجتمع وتضمن تطبيقها دولة مدنية قوية تعامل الجميع على قدر كفاءتهم واستحقاقهم، بصرف النظر عن أفكارهم وتوجهاتهم الأيديولوجية . ومن ثمة فإن أكبر خطر يهدد مبادئ العدالة بالنسبة للشباب العربي، هو أن تتحول العدالة نفسها إلى ساحة للمزايدة السياسية بين المتنافسين على السلطة، فتضيع عندما يُوعد المواطن بأشياء يصعب تحقيقها، وتفقد مؤسسات الدولة صدقها . ولعل الشاعر العربي لم يكن مخطئاً بشكل كامل عندما قال: «والظلم من شيم النفوس فإن تجد/ ذا عفة فلعلة لا يظلم»، ولا غرو أن علة عدم الظلم في الحضارة المعاصرة تكمن في قوة القانون وصرامته وشموليته وليس في استقامة الأفراد، لذلك نبهنا الكثير من المنظرين إلى أن طريق جهنم مملوء بالنيّات الحسنة، التي تجعلنا نزهو بمبادئ العدالة الخيالية والمطلقة ونغفل عن فضائل النسبية والإنصاف.

■ دار الخليج

الأمة والنفق المظلم

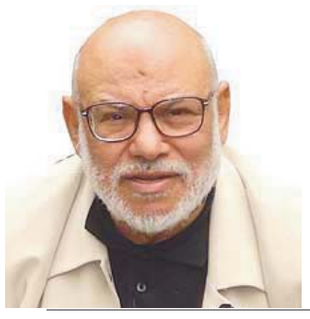

د. كمال الهلباوي

تمر الأمة العربية بل الإسلامية كلها، خلال نفق مظلم من الأزمات العصيبة التي خلقها حكامها المغاوير. والعجيب في الأمر أنهم لا يستطيعون إضاءة النفق رغم وجود المصباح والوقود، وأحياناً يخيل لي أنهم لا يريدون إضاءة النفق ويفضلون السير في الظلام حالياً، وإذا تلاشت الارادة زادت من ضعف الأمة بل عجزها حتى لا تستطيع الحراك هكذا يريدون ولكن الشعوب لها رأي آخر وفعل آخر.

سأذكر هنا بعض الأمثلة فقط وهي من باب التذكرة وليست من باب الحصر والإحصاء. شعوب الأمة جميلة وراغبة في الخروج من المأزق. ولقد وثقت الشعوب مرة في الانقلابات العسكرية ومرة في الثورات الشعبية التي أفرزت تقدم التيارات الاسلامية حالياً وتصدرها للمشهد السياسي، ولعل ذلك الأمر يشير إلى الثقة في القوة والانضباط التي تتمتع بها الجيوش عموماً والتنظيمات الإسلامية كذلك، ولكن القيادات العسكرية تحولت مع الزمن إلى ديكتاتوريات فاسدة وشهدت الأمة ظلماً كبيراً وتخلفاً عن الركب العالمي للتقدم.

أبرز الأمثلة على هذا الأمر مبارك وحافظ الأسد والقذافي. ثم وثقت الأمة في الثورات الشعبية ومنها ثورة الإنقاذ في السودان على سبيل المثال بقيادة الشيخ الترابي وأعوانه وبعض ضباط القوات المسلحة، ثم شهدت انقسام السودان في عهد هذه الثورة كذلك، بل انقلبت الثورة على نفسها وأودعت مفكريها ومفجريها في السجون والمعتقلات وضعفت الثورة وضعف السودان حتى قبل الانقسام. وأخشى أن تفرح الثورات الشعبية بالمواليد الجدد أي الكيانات الجديدة الذين يمكن أن ينقلبوا على الأب والأم في المستقبل وتعيش الأمة في دوامة من الصراع لا تنتهي لأن الصراع في العصر الحديث خصوصاً-على عكس ما يراه بعضهم- صراع مطاطي وتقني ومتطور ومدمر ومستمر على من لا إرادة لهم أو من اعتادوا على السير في النفق المظلم، ولا يريدون إضاءة المصباح رغم وفرة الزيت والوقود.

ثم قامت الثورة الشعبية الحضارية الجميلة في مصر، وتنحي مبارك بعد ١٨ يوماً من الثورة بضغط شديد من الشارع ودعم القوات المسلحة بعد فشل الإدارة بما فيها أجهزة الأمن في حماية الفساد أو استمرار النظام البائد. كان الشارع قد كره التخلف والظلم والاستبداد وانتهى الصبر، وكانت نهاية الصبر جميلة عندما ثار الشارع المصري بدون قيادة ظاهرة ولكن كان هناك من يحرك الثورة باستخدام تقنيات العصر. ولو كنا نحن الذين اخترعنا تلك التقنيات كنا باعثين للثورات والحراك الشعبي في كل مكان نريده.

تخلفت قيادة التيارات الإسلامية عن الاشتراك في الثورة رسمياً يومين أو أكثر وبعضهم لم يقم ولو بزيارة واحدة إلى أعظم ميدان في تاريخ مصر، وبعضهم أفتى فتاوى شاذة ضد الديموقراطية والمظاهرات وضد الخروج على الحاكم مهما كان ظلمه، وهذا التوجه للأسف الشديد جاء من بعض من نسبوا أنفسهم زوراً وعدواناً إلى السلف الصالح من أمثال أبو مسلم الخولاني وابن تيمية والعز بن عبدالسلام أولئك وقفوا جميعاً ضد الظلم والفساد والتخلف.

واليوم وبعد مرور أكثر من سنة مظلمة على الثورة الشعبية العظيمة، يتعرض المجتمع المصري دولة وشعباً وحركات ومؤسسات إلى صراع خفي مستمر،يظهر أحياناً في صور شتى، كما يظهر في استنفار القوى في غير موضعها. ولقد ظهر هذا الصراع أخيراً في مسائل كثيرة من أهمها مسألة الدستور ومسألة انتخاب الرئيس.

أما مسألة الدستور فإن المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري تنص على: أنه «يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ويعرض المشروع خلال خمسة عشر يوماً من إعداده على الشعب لاستفتائه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه».

ولقد اجتهد مجلس الشعب والشورى اجتهاداً رأيته خاطئاً في إختيار الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، إذ اختار المجلس هيئة تأسيسية منها ‹ ٥٠من الأعضاء من مجلسي الشعب والشورى أغلبيتهم الساحقة من التيار الإسلامي، وكذلك تضم الهيئة في نسبة الـ٥٠ الأخرى من خارج المجلسين عدداً كبيراً من التيار الإسلامي. نسى الجميع أن صناعة الدساتير من أرقى الصناعات لأنها تحدد الهوية وتحفظ الحقوق وتحدد الاختصاصات حتى لا تتصارع السلطات ولا يجور بعضها على بعض.

المعايير ضرورية للجميع.

ووضع المعايير الواضحة يسهل الأمور ويسير مع العقل والمنطق ولا ينافي الشرع. وقد قامت الجماعات والهيئات والأحزاب والقيادات الفكرية وخصوصاً العلمانية والليبرالية بمجموعة من الفعاليات ضد اختيار الهيئة التأسيسية التي شكل الإسلاميون فيها أغلبية واضحة، كما يعترض المعترضون على هذا الاختيار لأن المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري مادة معيبة وليست واضحة وتحتاج إلى تفسير موضوعي محايد ولم تفوض المجلس أن يختار من داخله وترك هذا الأمر للمنطق الذي غاب عند اختيار الهيئة التأسيسية للدستور. كان المنطق ضرورياً حتى يزول الصراع ويتضح دور البرلمان تحديداً واضحاً. كما استقال بعض الأعضاء الذين وقع عليهم الاختيار في اللجنة من عضويتها تضامناً مع المعترضين. ويتعرض البرلمان لهزة ثقة كبيرة حيث عجز عن أن يسقط الحكومة أو أن يسحب منها الثقة لسببين أساسيين، أحدهما أن المجلس العسكري يقف وراء الحكومة وأن الدستور الذي تسير البلد في ضوئه لا يعطي الحق للبرلمان لتشكيل حكومة. وهنا أيضاً نقطة صراع؛ إذ يريد البرلمان الحالي أن ينتزع لنفسه اختصاصات أو ينتزع وضعاً يمكنه من تشكيل الحكومة القادمة. هذا فضلاً عن تخبط الإخوان المسلمين وترددهم في موضوع الرئاسة رغم تأكيد الشيخ القرضاوي عليهم بألا يرشحوا أحداً للرئاسة اليوم وفقاً لما أعلنوه من قبل، حتى لا يفقدوا مصداقيتهم ويتجاوزوا ما قرروه من قبل فيتجاوزهم الزمن والشعب.

وظهر تخبط قيادة الإخوان في إعلانهم غير المبرر في وقت مبكر من العام الماضي بأنهم لن يرشحوا أحداً للرئاسة، ثم موقفهم الواضح وتصريحاتهم العديدة ضد عبد المنعم أبو الفتوح المرشح للرئاسة، على عكس الشباب الذين سبقوا القيادة في تبني الموقف الواضح جداً، ثم عودة القيادة إلى إمكانية اختيار رئيس ذي خلفية إسلامية. وبحثوا عن الأستاذ المستشار طارق البشري فلم يوافقهم، فبحثوا عن القاضي الشهير الجميل المستشار حسام الغرياني فلم يوافقهم على ترشيح نفسه، وزاد الموقف تعقيداً وصعوبة وتخبطاً في اجتماعات قيادة الإخوان مرة بعد مرة للاتفاق على مرشح من الإخوان ولم تتوصل هذه الإجتماعات إلى رؤية واضحة أو حل للمشكلة، إذ أن أغلبية القيادات من الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة ومن مجلس شورى الإخوان ضد ترشيح أحد من الإخوان حفاظاً على سمعتهم ووفاءً بعهدهم الأول. ولكن القيادة لم تيأس من محاولة إقناع الآخرين أو الضغط عليهم. لم تمل قيادة الإخوان من استمالة أعضاء الهيئة العليا أو مجلس شورى الإخوان إلى رأي القيادة، والله أعلم إلى متى يكون ذلك.

فقد وقعت الواقعة ونقص رصيد الإخوان والحزب في الشارع، وأصبح التخبط والتردد واضحاً. ياليت الإخوان ضموا إلى الحزب كل من يحتاج الحزب إليهم حتى لو كان ذلك يشمل كل أعضاء مجلس الشورى ومكتب الارشاد وذلك حتى يستفيد الحزب من خبراتهم وأن يتركوا الدعوة لمن هم أهل لها ممن لا يشتركون ولا يتصارعون حول قرارات الحزب. فإذا جاء الحزب إلى قيادة الدولة يوما ما وفق النظام الديموقراطي الذي جاء بهم إلى البرلمان وجب عليهم قيادة الدولة بالقانون تجنباً لتقديم حزب يكون واجهة فقط ويلجأ في القرارات إلى مكتب الارشاد أو مجلس شورى الجماعة وكأنه قاصر.

هذا لا يمنع أن تدعم الدعوة الحزب في الانتخابات وغيره من الأمور المناسبة لانغماس الدعوة في السياسة شأنها شأن مؤسسات المجتمع الخيرية الأخرى. وإلى مزيد من الضوء قريباً.

■ كاتب مصري
القدس العدي

المرونة منهاج أوباما

تشارلز كراوتهامر

قال باراك أوباما لديمتري ميدفيديف في السادس والعشرين من مارس بينما كان الميكروفون مفتوحًا: »يمكن أن نصل إلى حل بشأن كل تلك القضايا خاصة الدرع الصاروخية، لكن من المهم له (بوتين) أن يمنحني بعض الوقت.. فهذه آخر انتخابات لي وسيتاح لي إبداء المزيد من المرونة بعدها«.

عادة، لا تسمع رئيسا أميركيا يطمئن سرًا قادة دول أجنبية بأن هناك تنازلات في الطريق، لكن عليهم الانتظار حتى فوزه بفترة رئاسية جديدة، وأنه لا يجرؤ أن يخبر شعبه بذلك. ويوضح أحد كبار المعاونين في البيت الأبيض هذا الأمر، في محاولة لتبرير هذا الزلل، قائلا إنه جاء في سياق توضيح الرئيس لمدى تعقيد عملية السيطرة على الأسلحة بمكان بحيث لا يمكن تناولها خلال العام الذي تشهد فيه كل من روسيا والولايات المتحدة انتخابات رئاسية.

وهذا محض ترهات. فقبل كل شيء، يعد الحديث عن الانتخابات الروسية مع الانتخابات الأميركية، أمرا هزليا، فالانتخابات الروسية مرتبة ونتيجتها معروفة مسبقا، حيث تولى بوتين الحكم قبلها وها هو الآن يتولاه بعدها. وتحدث أوباما عن الصعوبات التي تواجه انتقال السلطة. عن أي انتقال يتحدث؟ إنها دعابة بلا شك، إن هذا لا يؤثر إطلاقا على قدرة بوتين على التفاوض بشأن أي شيء.

أما في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية الأميركية، المشكلة ليست في مدى تعقيد الأمر، لكن في إعادة الشعب الأميركي النظر في انتخاب أوباما لفترة رئاسية جديدة في حال علمهم بعزمه اتخاذ موقف مرن تجاه الدرع الصاروخية. أي مفاوضات يعقدها أوباما بشأن الدرع الصاروخية بالأساس؟ نحن لسنا مضطرين لذلك. لقد انتهت معاهدة حظر انتشار الصواريخ الباليستية، التي تعد من مخلفات الحرب الباردة، عام .٢٠٠٢ ونحن نتمتع بالريادة التكنولوجية في هذا المضمار، مما يمنحنا ميزة استراتيجية لا تقدر بثمن، حاولت روسيا أن تنتزعها منا على مدى ثلاثة عقود. لماذا نسمح لها بذلك؟ لقد ألغى أوباما عام ٢٠٠٩ فجأة نظام الدفاع الصاروخي الذي وافقت عليه جمهورية التشيك وبولندا في مواجهة التهديدات الروسية لتهدئة بوتين.

لماذا علينا تقديم المزيد من التنازلات؟

يبدو هذا مثل بئر لا يسبر غورها. وأكد أوباما، في محاولة لتبرير هذه الهفوة، عزمه »الحد من المخزون النووي والاعتماد على الأسلحة النووية«. ينبغي في كل الأحوال أن يرغب في تعزيز أنظمة الدفاع، لا إضعافها أو تفكيكها أو التفاوض بشأنها. كلما قلت الأسلحة النووية التي لديك، زادت حاجتك إلى نظام دفاع نووي. إذا كان هدفك المعلن هو نزع السلاح النووي، كما هو الحال لدى أوباما، فالتخلي عن أنظمة الدفاع أمر لا يمت للمنطق بصلة. ورغم ذلك، يقول أوباما للروس بأن عليهم ألا يقلقوا، فبمجرد انتهاء الانتخابات وما يتبعها من مساءلة انتخابية، سيبدي »المزيد من المرونة« في ما يتعلق بالدرع الصاروخية. إنها خطوة أخرى في إطار سياسته العزيزة تجاه روسيا والمتمثلة في »إعادة ضبط« العلاقات. لماذا؟ ألم تفشل بالقدر الكافي؟ فلنقم بالحسابات معا. إضافة إلى إلغاء نظام الدفاع الصاروخي السالف الذكر، أتاح أوباما للروس الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع معاهدة »ستارت« التي كانوا هم بحاجة إليها ولم نكن نحن بحاجة إليها، فأسلحتهم ذات طراز قديم وتتدهور سريعا، فضلا عن غض الطرف عن ما يرتكبونه من انتهاكات لحقوق الإنسان وتقويض للديمقراطية، بل وصل الأمر إلى حد تهنئة أوباما لبوتين هاتفيا على فوزه بالانتخابات المزورة. وماذا حصلنا في مقابل ذلك؟ ظلت روسيا تحاول تخفيف العقوبات على إيران أو عرقلة تمريرها، وزودت إيران بوقود نووي لمفاعلها النووي بوشهر ولا تزال تمد بشار الأسد بشحنات ضخمة من الأسلحة التي يستخدمها في قتل شعبه. وفي الوقت الذي تعيد فيه بناء القاعدة البحرية التي كانت خلال الحقبة السوفياتية في ميناء طرطوس السوري، تنظم حملة رئاسية مناهضة لأميركا نيابة عن بوتين وتمارس الضغط على أوروبا الشرقية وتهدد جورجيا. في أي من »كل تلك القضايا«، سواء كانت إيران أو سوريا أو أوروبا الشرقية أو جورجيا أو حقوق الإنسان، أوباما على استعداد لاتخاذ موقف أكثر مرونة مع بوتين بمجرد انتهاء فترة الانتخابات؟ وفي أي موضع آخر سوف يتبنى مواقف أكثر مرونة مع خصوم أميركا؟ هل سيقدم المزيد من المساعدات إلى كوريا الشمالية؟ هل سيخفف العقوبات الصارمة التي أقرّها مجلس الشيوخ ضد إيران؟ هل يمكن تخيل نوع الضغط الذي سيمارسه أوباما على إسرائيل بعد فوزه بفترة رئاسية أخرى؟ أو يمكن تخيل القلق الذي سيحدثه من جورجيا إلى الخليج العربي والتوتر الذي سيثيره لدى أكثر أصدقائنا إخلاصا في أوروبا الشرقية الذين تعرضوا لمواقف صعبة في السابق بسبب أوباما ويتساءلون حاليا عن الموقف المرن الجديد الذي سيبديه أوباما تجاه بوتين، الرجل صاحب التصريح الشهير بأن أعظم كارثة جيوسياسية في القرن العشرين هي خسارة روسيا للإمبراطورية السوفياتية؟ إنهم لا يعلمون، وكذلك نحن، ولم نكن نعرف بذلك إلى أن تم الكشف عنه. فقط بوتين كان يعرف، فقد أكد ميدفيديف لأوباما أنه سيوصل هذه المعلومات إلى فلاديمير. وأضاف ميدفيديف: »أنا معك«. يا له حقا من دعم لطيف من دمية بوتين يكفي لإحباط الأصدقاء والحلفاء؛ الديمقراطيين والمعارضين على حد سواء حول العالم!

× **خدمة »واشنطن بوست«**

«ومضة»

يوسف عجلان

تمر بالإنسان مشاكل وهموم كبيرة تتراكم بعضها فوق بعض
يجد الانسان نفسه مضطراً للابتعاد عن الناس والبقاء وحيداً مع ذاته
ويرغب حينها لو أن شخصاً يفتح قلباً له ليبث فيه آلامه وكدره
وحين يبحث ويبحث ويبحث ... يجد أن من يفترض بهم أن يكونوا هم من يستمعون له ويخففون عنه .. ويقفون بجانبه هم أول الناس يستخفون بمشاعره
كم هو مؤلم أن لا يجد الإنسان أحداً قريباً منه ..

«تعز»

فخر العـ

كومة من أساطير تمائم ابن علوان ، وقصيدة في دفتر كل شاعر يكتبها بشغف .. وقطعة شوكلا في فم كل عاشق يقضمها بعذوبة ، وقبل هذا وذاك .. ما زالت فراشة تطير في إضبارة الخيال .

هي كونتيسة المدن .. رائحة الفجر .. وقمر المساءات .. وأيك من أشجار تتلألأ في سماء تربة الشجن .. تعيش بربيع دائم

لتعلن عن حلم ما زال كما هو .. لذا لا يتردد الكثير من ا تسميتها ولو على سبيل النكتة « الحالمة « .

هي لحنٌ وأغنية .. حلمٌ وأمنية .. فيها للحب مئذنة المظ وللفن قلعة بني رسول .. وللغرابة شجرةٌ تمتد للغريب .. جبل شامخ أسموه « صبر « نكاية بحساده من أصحاب الخبيثة .. وهي مع ذلك مدينة للعراطيط .. تنام ليلها وه عن رمش وطن تلتجئ إليه .